

# الميزانية الاتحادية والاحتياطات الدولية والدين العام في العراق مع إشارة للفساد وأثره في القرار الاقتصادي

د. علي مرزا

كانون الأول/ديسمبر 2024

## المحتويات

1	أولاً: مقدمة.
2	ثانياً: الإيرادات النفطية في الميزانية الاتحادية وقيمة تصدير النفط الخام.
3	ثالثاً: فائض/عجز الميزانية الاتحادية والاحتياطيات الدولية.
6	رابعاً: فائض/عجز الميزانية الاتحادية والدين العام.
6	(1-4) الدين العام الداخلي والخارجي.
7	(2-4) الدين العام وفائض/عجز الميزانية الاتحادية وميزان المدفوعات.
10	خامساً: الفساد والقرار الاقتصادي.
12	سادساً: استنتاجات.
18	المصادر.

## الأشكال والجداول

3	الشكل (1) قيمة تصدير النفط الخام والإيرادات النفطية في الميزانية الاتحادية في العراق.
6	الشكل (2) ارصدة الاحتياطيات الدولية وفائض الميزانية الاتحادية المتجمع والدين العام الداخلي في العراق.
7	الشكل (3) رصيد الدين العام في العراق.
11	الشكل (4) اقتراض/تسديد الدين العام وفائض/عجز الميزانية الاتحادية في العراق.
14	الجدول (1) الإيرادات النفطية في الميزانية الاتحادية وقيمة الصادرات النفطية في العراق.
16	الجدول (2) فائض/عجز الميزانية الاتحادية والاحتياطيات الدولية في العراق.
17	الجدول (3) رصيد الدين العام في العراق.

## الميزانية الاتحادية والاحتياطيات الدولية والدين العام في العراق مع إشارة للفساد وأثره في القرار الاقتصادي

د. علي مرزا

### أولاً: مقدمة

تزايدَ خلال السنوات الماضية رصيد الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي ورصيد الفائض المتجمع للميزانية الاتحادية، والذي كان من أهم مصادر تنامي هذه الاحتياطيات. ولكن في ذات الوقت تزايدَ رصيد الدين العام (الحكومي) الداخلي. لذلك يثار، في هذا السياق، تساؤل حول أسباب التزايد في رصيد الدين في ذات الوقت الذي تنامي فيه رصيد الفائض، الذي بدوره يتضمن، من بين عوامل أخرى، قابلية وزارة المالية على تمويل العجز أو معظمه في الميزانية الاتحادية. مع ملاحظة أنه بينما بدأ العراق، بعد تغيير 2003، برصيد كبير للدين العام الخارجي ورصيد متواضع للدين العام الداخلي فأنهما اقتريا من بعضهما خلال السنوات الأخيرة.

وفي سياق هذه الاتجاهات تستعرض الورقة العوامل التي قادت إلى التناقض الظاهري الذي ينطوي على تزايد رصيدي الدين العام الداخلي والفائض بنفس الاتجاه. وبالذات خلال العقد المنصرم.

ثم تتناول الورقة دور فائض الميزانية في رفد رصيد الاحتياطيات الدولية. ويتم ذلك من خلال المعادلة الموصوفة في مرزا (2018)، التي تبين ميزانية القطاع العام (ومن ضمنه الميزانية الاتحادية) وميزانية القطاع/العائلي الخاص، من جهة، والتغير في الاحتياطيات الدولية، في الجهة الأخرى. وتُطبَّق هذه المعادلة تحليلياً ورقمياً على الفترة 2004- أيلول/سبتمبر 2024.

وتتعرض الورقة، أيضاً، إلى مآل عوائد تصدير النفط في الإيرادات النفطية في الميزانية الاتحادية. فمن ناحية المبدأ، ينبغي أن تشمل الميزانية الاتحادية في إيراداتها قيمة تصدير النفط. وهذا فعلاً ما حصل خلال السنوات 2008-2013. واقتريا المتغيران من بعضهما جداً في 2007 و2014. ولكن خلال السنوات الباقية اختلفا بالموجب غالباً وفي السالب أحياناً. وفي هذا المجال بسبب عدم توفر قيمة تصدير النفط بعد كانون الثاني/يناير 2024، بسبب توقف وزارة النفط وشركة تصدير النفط سومو *SOMO* عن نشرها، في الوقت الذي استمرت فيه وزارة المالية في نشر أرقام الإيرادات النفطية في الميزانية، تستخدم هذه الورقة نتائج تقدير أعده الكاتب لقيمة النفط المُصدَّر للفترة شباط/فبراير-أيلول/سبتمبر 2024.

وأخيراً تُعرِّج الورقة، باختصار، على آثار تواجد ميزانيات وحسابات خارج الميزانية الاتحادية، بالإضافة لاحتوائها على أموال الفساد، كما في الميزانية الاتحادية، على الحساب والقرار الاقتصادي في

القطاعين العام والعائلي/الخاص، لا سيما في مدى توجه هذه القرارات نحو الإنفاق والاستثمار التنموي المنتج، من ناحية، أو السلوك الربيعي *rent-seeking*، من ناحية أخرى.

ولكن قبل تناول هذه القضايا، سأعرض في الفقرة التالية الفرق بين قيمة تصدير النفط، من ناحية، والإيرادات النفطية في الميزانية الاتحادية، من ناحية أخرى.

### ثانياً: الإيرادات النفطية في الميزانية الاتحادية وقيمة تصدير النفط الخام

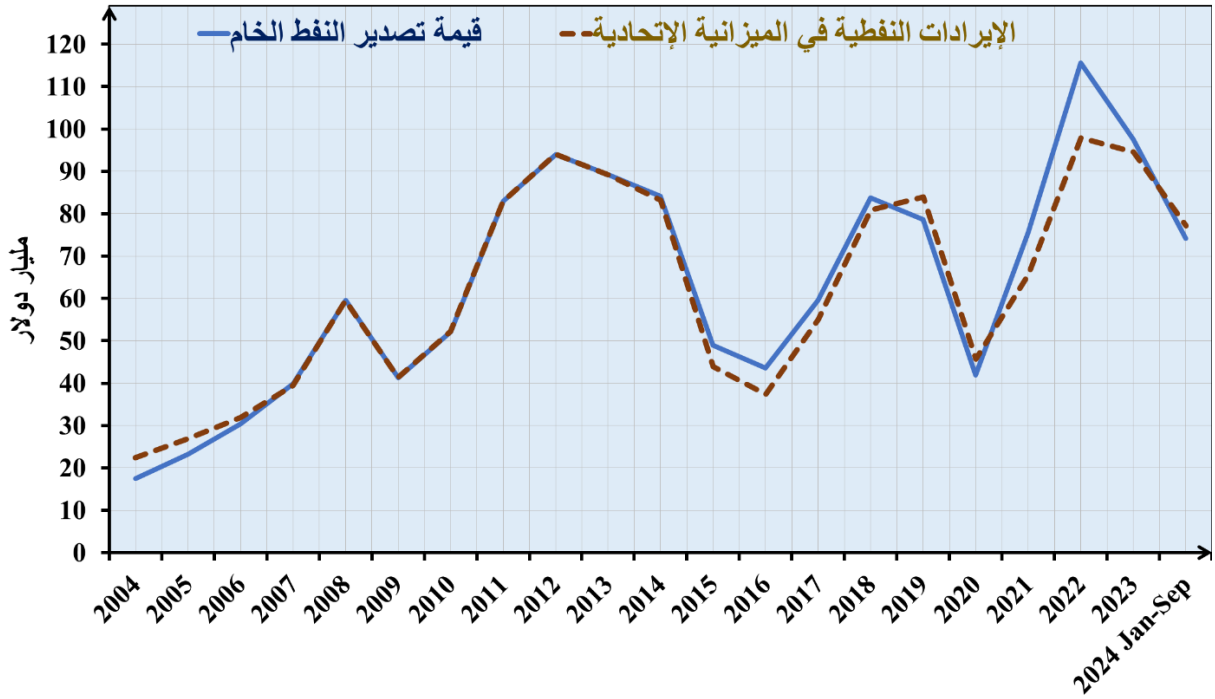
بالرغم من ظهور معظم قيمة تصدير النفط الخام، بشكل إيرادات نفطية للميزانية الاتحادية، في "التقارير الشهرية لحساب الدولة" الصادرة من وزارة المالية، للإيرادات (والنفقات) الفعلية، غير أن هذه الإيرادات لا تساوي بالضرورة كامل (وفي أحيان لا تقتصر على) قيمة تصدير النفط التي ينشرها موقعي وزارة النفط وشركة تصدير النفط سومو. هذا بالإضافة لتأخر نشر تقارير وزارة المالية وتأخر إصدار حسابات ختامية لتنفيذ الميزانية. فخلال السنوات 2008-2013 كانت فقرة "الإيرادات النفطية والثروات المعدنية" في الميزانية الاتحادية، لسنة/فترة معينة، تساوي قيمة النفط الخام المُصدَّر، لتلك السنة/الفترة. كما كانت القيمتان متقاربتين جداً في السنتين 2007 و2014. أنظر الشكل (1) أدناه. ولكن قبل سنة 2007 وبعد سنة 2014 فإن قيمة النفط الخام المصدر سنوياً/شهرياً كانت غالباً تتخطى الإيرادات النفطية لنفس السنة/الشهر في الميزانية. وفي بعض السنوات تخلفت عنها. ويتضمن تخطي قيمة التصدير للإيرادات النفطية في الميزانية "حجب" جزء من قيمة تصدير النفط عن الميزانية الاتحادية، في حين تتضمن الحالة الثانية تمويل الميزانية من "تخطٍ" سابق.

من جانب آخر، يلاحظ أنه قبل سنة 2007 وبعد سنة 2014 أن نسبة الفرق بين قيمة تصدير النفط وإيرادات الميزانية منها تتقلب بدون نمط واضح. فبينما بلغت رقماً سالباً قدره -13% خلال السنوات 2004-2006 عادت للتساوي لتبلغ نسبة الفرق حوالي 0% خلال السنوات 2007-2014، ثم تزداد إلى 12% خلال السنوات 2015-2017 ثم تتحدر بحدّة إلى -7% خلال السنوات 2019-2020 وتعود لتقفز إلى 16% خلال السنوات 2021-2022 وتتنخفض إلى 3% في 2023. الجدول (1).

وبسبب عدم توفر بيانات قيمة تصدير النفط الخام بعد كانون الثاني/يناير 2024 فلقد قمتُ بتقدير قيمة التصدير للمتاح من أشهر 2024 اعتماداً على كمية التصدير، من ناحية، وتقدير سعر التصدير بدلالة خامات "الإشارة" *Benchmarks* برنت ودبي ووسيط غرب تكساس *WTI*، من ناحية أخرى.<sup>1</sup> ويبين الشكل (1)، أدناه، الأرقام لكامل الفترة 2004-أيلول/سبتمبر 2024، والتي تشمل نتائج التقدير.

<sup>1</sup> سأوثق نتائج التقدير ومنهجيته، لسنة 2024، بعد اكتمال بيانات أشهر 2024، في ورقة أقوم بأعدادها. ومن الجدير الإشارة إلى أنه بعد أن كانت وزارة النفط وشركة تصدير النفط سومو تتشران، في موقعيهما الإلكترونيين، كمية وقيمة/عوائد تصدير النفط الخام والمنتجات النفطية لكل شهر في بداية الشهر الذي يليه، وكذلك تعديل قيمة التصدير في أواخر الشهر، فأنهما توقفتا عن ذلك منذ شباط/فبراير 2024. إذ منذ ذلك الشهر اقتصر النشر في الموقعين على كمية تصدير النفط الخام

## الشكل (1) قيمة تصدير النفط الخام والإيرادات النفطية في الميزانية الاتحادية في العراق



المصدر: رُسم هذا الشكل على أساس بيانات الجدول (1).

### ثالثاً: فائض/عجز الميزانية الاتحادية والاحتياطيات الدولية

يمكن إرجاع "حجب" جزء من قيمة تصدير النفط الخام عن الميزانية الاتحادية، المشار له في الفقرة السابقة، إلى عدة أسباب. واحد منها، على سبيل المثال، يعود لتخصيص الفرق أو جانب منه لتمويل نفقات "خارج" الميزانية الاتحادية. ويعود السبب الثاني إلى ردف الاحتياطيات الدولية تحت تصرف البنك المركزي أو ودائع لوزارة المالية، كلاهما بالعملة الأجنبية، إلى آخره. وفي حالة وجود فرق ملموس سينتج عن ردف الاحتياطيات/الودائع، مباشرة، إلى تعقيم *sterilization* أثر الجزء المحجوب على العرض النقدي، بالدينار، ومن ثم تجنب تأثيره التضخمي في الاقتصاد. أما الفرق السالب (أي زيادة الإيرادات النفطية للميزانية على قيمة النفط الخام المصدر) فقد يعني تمويل الميزانية من ودائع وزارة المالية في الجهاز المصرفي (نتيجة لفائض سابق). وبالفعل هذا ما يبدو أنه حَدَثَ في بعض السنوات بعد سنة 2008. أما خلال السنوات 2004-2006، المبينة في الشكل (1)، فمن غير الواضح كيف تم تمويل الفرق السالب.

ومن المناسب الإشارة إلى أنه، في غياب معلومات تفصيلية، من الصعوبة متابعة مصير الفرق الموجب أو السالب من حيث تأثيره على الاحتياطيات الدولية، لأن هناك عوامل أخرى أهم من هذا الفرق في ردف الاحتياطيات. أولها، مقدار الفائض/العجز في الميزانية الاتحادية، وثانيها صافي المقبوضات والمدفوعات الخارجية للقطاع العائلي/الخاص والمؤسسات العامة الإنتاجية والخدمية، التي تُمَوَّل "ذاتياً"،

دون القيمة. وبعد فترة أصبح نشر كمية التصدير نفسه يتأخر شهراً عن الشهر المعني تنشره شركة تصدير النفط سومو. ولم يُقدَّم، في الموقعين، سبب التوقف في نشر قيمة التصدير والتأخر في نشر كميته.

وغيرهما. وعلى كل حال، فإن هذين العاملين وما يُحجَّب عن الميزانية أو يضاف إليها بمحصلتها تقرر، من خلال ميزان المدفوعات، التغيير في الاحتياطيات الدولية، كما مبين في المعادلات أدناه.

ولكن من الواضح أن المتجمع من فائض/عجز الميزانية الاتحادية يبقى هو العامل الأهم في مستوى الاحتياطيات الدولية. فلقد بلغ حجم المتجمع من الفائض/العجز، خلال السنوات 2003-أيلول 2024، حوالي 116 مليار دولار، في الوقت الذي بلغت فيه الاحتياطيات الدولية 110 مليار (ناقصاً 1 مليار دولار في نهاية 2002). الجدول (2). أي أن ما تجمع من الاحتياطيات الدولية خلال تلك الفترة يبلغ حوالي 109 مليار دولار. ويبين الشكل (2) أدناه الارتباط الوثيق بين رصيد/متجمع الاحتياطيات الدولية ورصيد/متجمع فائض الميزانية خلال الفترة 2004-أيلول 2024. ويمكن "تفسير/تشخيص" التفاوت بين الرصيدين (*stocks*) من خلال المعادلة (التدفقية *flow*) التالية الواردة في مرزا (2018، ص. 422)، لتتحول، بعد "جمعها" للفترة 2003 - أيلول 2024 في المعادلة (4) أدناه، إلى معادلة أرصدة/متجمعة:

$$(1) \text{ ميزانية القطاع العائلي/الخاص} + \text{ (الحكومة المركزية/الميزانية الاتحادية والمؤسسات العامة، الخ)} = \text{التغيير في الاحتياطيات الدولية.}$$

والتي يمكن تفصيلها كما يلي:

$$(2) \text{ ميزانية القطاع العائلي/الخاص} + \text{ الميزانية الاتحادية} + \text{ ميزانية المؤسسات العامة، الخ} = \text{التغيير في الاحتياطيات الدولية.}$$

وبعد ملاحظة أن كلمة "ميزانية" تعني، في هذه المعادلات، الفرق بين الإيرادات والنفقات (أي فائض أو عجز)، من ناحية، و"تحريك" حدود المعادلة (2) بين الجانبين، من ناحية أخرى، يمكن وضعها كما يلي:

$$(3) \text{ فائض/عجز القطاع العائلي} + \text{ فائض/عجز المؤسسات العامة، الخ} = \text{التغيير في الاحتياطيات الدولية} - \text{ فائض/عجز الحكومة الاتحادية.}$$

وبالتعويض في هذه المعادلة لتشمل متجمع الفائض/العجز في الميزانية الاتحادية خلال السنوات 2003 - أيلول 2024 والتغيير في (أي المتجمع من) الاحتياطيات الدولية بين نهاية 2002 وأيلول/سبتمبر 2024، للأرقام الواردة في الجدول (2) فأنها تصبح معادلة تبين حدودها الأرصدة المتجمعة بين 2003 وأيلول 2024، وكما يلي:

$$(4) \text{ متجمع فائض/عجز القطاع العائلي} + \text{ متجمع فائض/عجز المؤسسات العامة، الخ} = \text{متجمع الاحتياطيات الدولية} - \text{ متجمع فائض/عجز الحكومة الاتحادية} = (1-110) - (14.2+116.5) = -21.7 \text{ مليار دولار.}^2$$

<sup>2</sup> بالإضافة لفائض الميزانية الاتحادية المتجمع (116.5 مليار دولار) ينبغي إضافة 14.2 مليار دولار. ويساوي رقم 14.2 مليار دولار مجموع الفرق بين قيمة تصدير النفط والإيرادات النفطية في الميزانية؛ أي مجموع قيمة تصدير النفط ناقصاً مجموع "الإيرادات النفطية الإجمالية" في الميزانية خلال الفترة 2003-أيلول 2024. أنظر الجدول (1) والملاحظات فيه.

وتبين المعادلة (4) أن القطاع العائلي/الخاص والمؤسسات العامة، الخ الممولة ذاتياً، كانا، فيما بينهما، في عجز بلغ، خلال السنوات 2003-2024، 21.7 مليار دولار يقابله فائض في الميزانية الاتحادية بهذا المقدار.

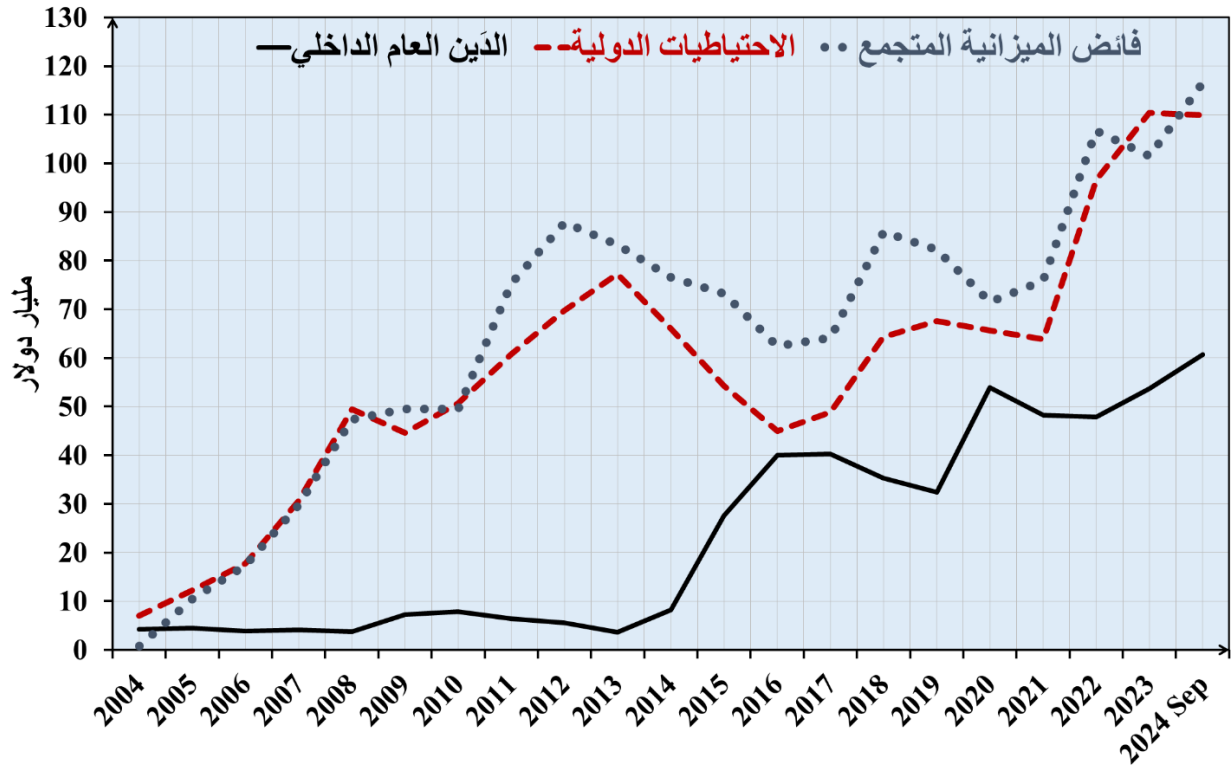
من جانب آخر، تتضمن المعادلة (4) أن "عجز" ميزانتي القطاع العائلي/الخاص والمؤسسات العامة، الخ، تم "سده/تمويله" من فائض الميزانية الاتحادية. ويمكن اقتراح الوسائل أو الآليات التالية لسد/تمويل هذا العجز، من ناحية، والعوامل التي قد تكون أثرت في قياسه، من ناحية أخرى:

(1) الاقتراض من الجهاز المصرفي بضمانة أو بتسديد الدولة.

(2) مدفوعات وتحويلات عامة. وتتمثل هذه التحويلات، على سبيل المثال، بإعانات للمؤسسات العامة، ومدفوعات لوحدات من الجهاز الحكومي، من ناحية، وتحويلات ومدفوعات للقطاع العائلي/الخاص من ناحية أخرى. وهذه الإعانات والتحويلات والمدفوعات لا تظهر في الميزانية الاتحادية وإنما بميزانيات و/أو حسابات أخرى "خارج الميزانية *extra-budgetary*". ويمكن أن يندرج في هذه الميزانيات أو الحسابات، خارج الميزانية الاتحادية، أموال الفساد أيضاً. على سبيل المثال، على غرار ما يمكن أن تشمل الميزانية الاتحادية من أموال الفساد، من خلال تضخيم تكاليف المشاريع والمشتريات الحكومية، إلى آخره، يمكن أن تشمل النفقات خارج الميزانية الاتحادية مثل هذه الأموال، من خلال تضخيم الإعانات والتحويلات والمدفوعات، وغيرها، إلى آخره. لا بل أن بعدها عن الرقابة في المجال العام، نتيجة لعدم نشرها، يجعلها أكثر عرضة لتمرير الفساد.

(3) يتأثر قياس فائض أو عجز ميزانتي القطاع العائلي/الخاص والمؤسسات العامة، الخ، بمشكلة القياس في المدفوعات الداخلية والخارجية، عموماً. على سبيل المثال، فإن فقرة "السهو والخطأ *errors and omissions*" في ميزان المدفوعات ذات حجم كبير يؤثر على قياس التغير في الاحتياطات الدولية. كما أن تواضع الشفافية في إدارة وأرقام الموارد النفطية لها تأثير كبير على قياس إيرادات الميزانية الاتحادية والميزانيات الأخرى، الخ. لذلك فإن "العجز" المحتسب لمجموع القطاع العائلي/الخاص وقطاع المؤسسات العامة، الخ، الناتج عن تطبيق المعادلة (4)، قد يكون مبالغ به لأسباب تتعلق بالمبالغة المساوية في حساب الفائض في الميزانية الاتحادية. وهذا لا يؤثر على صحة المعادلة وإنما يشير إلى عدم توفر البيانات التفصيلية الكافية لحساب فائض الميزانية الاتحادية بدقة، والذي ينعكس في "عجز" (أو فائض أخفض) لمجموع القطاع العائلي/الخاص وقطاع المؤسسات العامة، الخ، في ضوء رقم الاحتياطات الدولية في الجانب الآخر من المعادلة. فهذه المعادلة تبقى صحيحة سواء تواجدت ميزانيات أو حسابات خارج الميزانية الاتحادية و/أو اتسمت بالفساد أو لا. فهي تصف "التوازن"، ومن ثم الترابط، بين الفائض/العجز لجميع الميزانيات، من خلال "التحويلات" (بالإقراض/الاقتراض و/أو "بالهبات والعطايا" أو "بالاستيلاء") فيما بينها، وتأثير حصيلتها في مستوى الاحتياطات الدولية، سواء كانت بالموجب أو بالسالب.

الشكل (2) أرصدة الاحتياطيات الدولية وفائض الميزانية الاتحادية المتجمع والدين العام الداخلي في العراق



المصدر: رُسم هذا الشكل على أساس بيانات الجدولين (2) و(3).

#### رابعاً: فائض/عجز الميزانية الاتحادية والدين العام

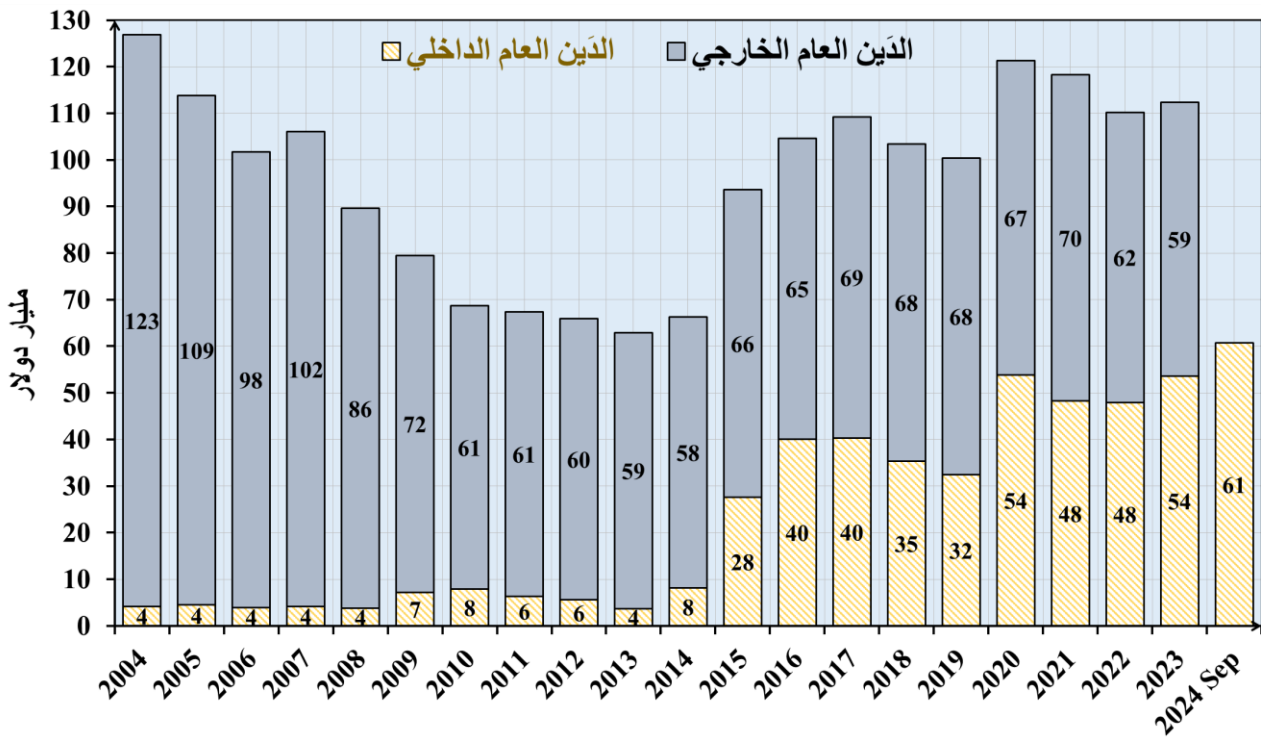
##### (1-4) الدين العام الداخلي والخارجي

يرتبط الدين العام ارتباطاً وثيقاً بفائض/عجز الميزانية الاتحادية، والذي يرتبط بدوره بفائض/عجز ميزان المدفوعات (التغير في الاحتياطيات الدولية) كما تبيّن من المعادلات الواردة في الفقرة ثالثاً أعلاه. وخلال السنوات الأولى، بعد تغيير 2003، التي استغرقت حوالي 4-5 سنوات، تم "إعادة هيكلة" القروض العامة (الحكومية) الخارجية التي تراكمت منذ الحرب العراقية-الإيرانية، والتي تخطى رصيدها في نهاية 2003 حوالي 142 مليار دولار، بحيث تم تخفيضها إلى حوالي 123 مليار دولار في نهاية سنة 2004. وكان ذلك من خلال مبادرات نادي باريس للقروض من الحكومات، من ناحية، وتخفيضها من خلال شراءها بسعر أقل بمبادرات نادي لندن للقروض من السوق المالية العالمية والشركات الأجنبية، الخ، من ناحية أخرى. الجدول (3). واستمر التخفيض من خلال المبادرات المذكورة (بالإضافة لتسديد جزء من أصول المتبقي منها) ليصل رصيد الدين العام الخارجي إلى حوالي 86 مليار دولار في نهاية سنة 2008. بعد ذلك قاد التسديد، مع عدم زيادة الاقتراض العام الخارجي بشكل ملموس، إلى انخفاض تدريجي حتى وصل الرصيد حوالي 59 مليار دولار في نهاية سنة 2023. ويشمل هذا الرصيد ديون "موروثه legacy" والتي تبلغ حوالي 40 مليار دولار حسب (IMF (2024. p. 36). وهذه أغلبها ديون خليجية، والتي يشار، عادة، منذ عقدين من الزمن إلى أنها لن تسدد، بالرغم من عدم وجود اتفاق رسمي حول ذلك مع الدول الخليجية



وغيرها. وبينما كان الدين العام الخارجي هو الذي يكوّن أغلب الدين العام بحيث بلغت حصته من مجموع الدين العام حوالي 97% (ومن الناتج المحلي الإجمالي 335%) في 2004 فإن حصته من مجموع الدين العام انخفضت إلى 57% (وإلى 24% من الناتج المحلي الإجمالي) في 2022. في المقابل، خلال العقدين الماضيين، ارتفعت الأهمية النسبية للدين العام الداخلي من مجموع الدين العام من 3% في 2024 إلى حوالي 43% في 2022 (الجدول (3)). ولقد كانت محصلة انخفاض الدين العام الخارجي وارتفاع الدين العام الداخلي استمرار مجموع الدين العام بمستوى مرتفع نسبياً، ليلبغ 110 مليار دولار في سنة 2022، وليكوّن حوالي 53% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2015-2022. مع ملاحظة أنه بالرغم من عدم وجود بيانات للدين العام الخارجي في سنة 2024 فإن قراءة لاتجاه تطور الأرقام في الشكل (3) والجدول (3) تشير إلى أن مستواه قد اقترب من الدين العام الداخلي الذي وصل إلى حوالي 61 مليار دولار في أيلول 2024.

الشكل (3) رصيد الدين العام في العراق



المصدر: رُسم هذا الشكل على أساس بيانات الجدول (3).

#### (2-4) الدين العام وفائض/عجز الميزانية الاتحادية وميزان المدفوعات

بالرغم من انخفاضه في بعض السنوات فإن رصيد الفائض المتجمع للميزانية الاتحادية كان باتجاه تصاعدي واضح خلال العقد والنصف الماضية. في المقابل، تصاعد رصيد الدين العام الداخلي خلال الفترة ذاتها. كما مرت الإشارة له. الشكل (2) والجدول (2). فلقد ازداد رصيد الدين العام الداخلي من متوسط قدره حوالي 6.7 ترليون دينار سنوياً خلال السنوات 2004-2014 إلى متوسط قدره 56.0 ترليون دينار سنوياً

خلال السنوات 2015-2024، ووصل إلى 78.9 ترليون دينار في أيلول/سبتمبر 2024. وهذه قفزة كبيرة؛ كما يبدو من الشكل (3) والجدول (3). ولكن تصاعد فائض الميزانية الاتحادية المتجمع يفترض أن وزارة المالية ليست بحاجة "ماسة" لهذه القروض. ويمكن اقتراح العوامل المسببة لعدم الاتساق الظاهر بين تزايد رصيد الفائض، وفي الوقت ذاته، تزايد رصيد الدين العام (لا سيما الداخلي) كما يلي:

(أ) تقييد قابلية وزارة المالية في استخدام رصيد الفائض المتجمع، لا سيما بعد سنة 2014.

(ب) تحقق نفقات عامة خارج الميزانية الاتحادية، التي أشير إليها في ثالثاً أعلاه، أي لا تظهر في "تقارير حساب الدولة" للنفقات (والإيرادات) الفعلية الصادرة شهرياً من وزارة المالية. ويتضمن ذلك أن مقدار العجز الفعلي المالي "الحكومي" قد يكون أعلى، أو الفائض أقل، مما هو محتسب من الفرق بين إيرادات ونفقات الميزانية الاتحادية في هذه التقارير، والمستخدم في هذه الورقة. ويقود ذلك، بدوره، إلى أن رصيد الفائض المتجمع قد يكون أقل من ذلك المحتسب في هذه الورقة. أنظر أيضاً (IMF (2024).<sup>3</sup>

(ج) استخدام الاقتراض "كرأس مال تشغيل" تحتاجه وزارة المالية، لسد الفجوة الزمنية بين استلام الإيرادات وصرف النفقات.

(د) المبالغة في تقدير العجز عند "تخطيط" الموازنة الاتحادية للسنة التالية، والذي أصبح ممارسة تقليدية في العراق؛ مرزا (2018). إن قرار الاقتراض، بالرغم من اتخاذه بسبب العجز، فإنه يُتخذ أيضاً بناء على "توقع العجز"، لا سيما بسبب المبالغة في تخصيص الانفاق بأكبر مما تستطيع الميزانية الاتحادية تنفيذه، من ناحية، والبخس في إسقاط الإيرادات، لا سيما النفطية، من ناحية أخرى. إذ يُتخذ قرار الاقتراض لسد العجز "المخطط" مقدماً قبل التنفيذ. لذلك يلاحظ أن الاقتراض الفعلي يتخطى العجز

<sup>3</sup> تكررت الإشارة في تقارير صندوق النقد الدولي، في مشاوراته مع العراق إلى ضرورة توحيد حسابات الحكومة والتخلي عن الحسابات والميزانيات خارج الميزانية الاتحادية بعد تغيير 2003. ولقد كان آخرها ما ورد في مشاورات المادة الرابعة *Article IV* في 24 شباط/فبراير 2024. إذ ورد، من بين توصيات مالية ونقدية عديدة، ما يلي:

*'Directors agreed that ... a full implementation of the Treasury Single Account, and a strict control and limit of the use of extrabudgetary funds and government guarantees are key to support fiscal consolidation'*; IMF (2024, p.2).

أنظر في هذا الخصوص أيضاً، على سبيل المثال: IMF (2019, p. 7), IMF (2016, p. 21).

ومن المناسب ملاحظة أن أرقام الفائض والعجز في تقارير مشاورات الصندوق تختلف عادة عن أرقام الفائض والعجز التي تُحتسب من "التقارير الشهرية لحساب الدولة" المستخدمة في هذه الورقة. ولكن بسبب أن الأرقام الواردة للفائض والعجز في تقارير مشاورات الصندوق لا تُفصل فقرات الميزانية بشكل مناسب، من ناحية، وأن الأرقام الواردة فيها توضع كنسب من الناتج المحلي الإجمالي ونادراً ما تُبيّن بوحدات نقدية، من ناحية أخرى، فإنه لا يمكن تحديد مصادر الاختلاف بين أرقام تقارير المشاورات وأرقام "تقارير حساب الدولة" الصادرة عن وزارة المالية. إضافة لذلك، تقتصر الأرقام في تقارير المشاورات على سنوات معدود تسبق تاريخ المشاورات. كما أن الأرقام والنسب لنفس السنوات قد تتغير بين تقرير المشاورات في سنة معينة وتقرير المشاورات الذي يعقبه في السنة أو السنوات التالية.

الفعلي في بعض السنوات، لا بل أنه تزامن مع الفائض في سنوات أخرى؛ كما يبدو من الشكل (4) والجدول (2) أدناه. إن تكرار هذه الممارسة خلال العقدین الماضیین یبین أن الاقتراض العام يتم، في المتوسط، بأكثر من حاجة وزارة المالية.

(هـ) كما يتضح من الشكل (4) والجدول (2)، فإن التسديد، لا سيما بالنسبة للدين العام الداخلي، لا يتم بما يتناسب مع (أقل من) الاقتراض مما يساهم في تفسير جزء من تنامي رصيد الدين العام الداخلي. ويثير ذلك بدوره تساؤلاً حول سبب التأخر في أو عدم تسديد الأصل بالرغم من تزايد "عبء" خدمة الدين بما فيها الفائدة المستحقة على رصيد الدين. إذ تبين المؤشرات المتاحة تزايد خدمة الدين (الداخلي والخارجي) المُستحق على وزارة المالية من 5.8 ترليون دينار في 2021 إلى 8.1 ترليون دينار في 2022 وإلى 9.8 ترليون دينار في 2023 ولما أقره بحوالي 11.5 ترليون دينار في 2024.<sup>4</sup>

وفيما يتعلق بقابلية وزارة المالية في استخدام الفائض المتجمع، يلاحظ قبل سنة 2015، لا سيما أثناء وجود صندوق تطوير العراق *DFI*، كان للوزارة حساب مستقل ضمن الاحتياطات الدولية تستطيع اللجوء إليه لتمويل العجز. أما بعد ذلك يبدو أن مثل هذا الحساب قد تم تقييده، بعد نقل أصول صندوق تطوير العراق إلى البنك المركزي في 2014. ويبدو أن أغلب الفوائض السنوية للميزانية، أصبحت توجه، بعد 2014 إلى الاحتياطات الدولية تحت تصرف البنك المركزي، مباشرة، بدون وجود جانب ملموس منها تحت تصرف وزارة المالية. وأصبح ما يتاح للوزارة منها يتم بشكل غير مباشر عن طريق الاقتراض من البنك المركزي (الذي هو بذاته يتم أيضاً بشكل غير مباشر عن طريق السوق المالية الثانوية) والجهاز المصرفي عموماً. أنظر أيضاً (IMF (2024, Annex VI).

أما فيما يتعلق بالقروض الخارجية (من ضمن الدين العام)، كالاستثمار النفطي، على سبيل المثال، فإنه يتم بجزء كبير منه بقروض من الشركات المقاوله ليتم تسديده من عوائد النفط (من خلال الميزانية). وامتد الأمر إلى الاتفاق مع الصين، من خلال "مبادرة الحزام والطريق *Belt and Road Initiative*"، المتعلق بقيام الشركات الصينية باستثمارات البنى التحتية، مقابل التسديد بالنفط. هذا قبل، حسب ما ورد

<sup>4</sup> لا تتوفر مؤشرات تفصيلية، في المجال العام، حول مدفوعات الميزانية الاتحادية للفائدة، وخدمة الدين عموماً، على الدين العام الداخلي أو الخارجي. ولكن أصبحت تتوفر منذ 2021 بيانات عن خدمة الدين ككل (أي تسديد الأصل والفائدة) ولمجموع الدين العام الداخلي والخارجي في "تقارير حساب الدولة" الصادرة من وزارة المالية شهرياً. إذ تبين هذه التقارير زيادة خدمة مجموع الدين (الداخلي والخارجي) المُستحق على وزارة المالية من 5.8 ترليون دينار في 2021 إلى 8.1 ترليون دينار في 2022 وإلى 9.8 ترليون دينار في 2023 ولما أقره بحوالي 11.5 ترليون دينار في 2024 (ويساوي حوالي 8.6 ترليون دينار حتى أيلول 2024 مضموناً بالرقم 9\12). أما قبل 2021 فتُدمج هذه التقارير خدمة الدين مع نفقات المنح والإعانات لوزارة المالية بين 2016 و2020. وقبل عام 2016 لا تتوفر "تقارير حساب الدولة" من وزارة المالية، بل يمكن الرجوع للنشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي. ولكن يلاحظ، في هذه النشرة، دمج خدمة الدين مع نفقات المنح والإعانات لمجموع الوزارات، أي حتى ليس هناك تفصيل لوزارة المالية.

في الاعلام، "توقف" الاتفاق مؤخرًا.<sup>5</sup> ويندرج تحت الاقتراض العام الخارجي ايضاً التسهيلات الائتمانية التي يتيحها صندوق النقد الدولي تحت تسمية القروض التحوطية *precautionary* منذ تغيير 2003، ومن ضمنها، فيما بعد، برنامج الصندوق مع العراق خلال السنوات 2016-2019 والذي أعقب الانخفاض الشديد في عوائد تصدير النفط خلال تلك الفترة. وكان العراق يستخدم هذه القروض بحذر نسبياً مع أنه استخدمها بشكل ملموس خلال السنوات 2016-2019.<sup>6</sup> وكان هدف قروض صندوق النقد الدولي المساهمة في سد العجز المتوقع والفعلي للميزانية الاتحادية وميزان المدفوعات.

النتيجة التي يمكن استخلاصها هي أن الاقتراض العام في العراق، بالرغم من تنامي رصيده، لاسيما الداخلي منه بشكل ملموس، يتقرر بمنظور قصير الأمد؛ وهو يتعلق بتوفير السيولة لوزارة المالية في الوقت اللازم لسد عجز الميزانية. بعبارة أخرى، فإن الوزارة (بالإضافة لودائعها في الجهاز المصرفي) لديها تمويل أساس مهيمن يتمثل بعوائد تصدير النفط وبالفائض المتجمع حتى ولو تحول هذا الفائض إلى احتياطات دولية. إذ في هذه الحالة يكون التمويل من خلال قروض من البنك المركزي والجهاز المصرفي، والقروض الداخلية الأخرى المبينة في الجدول (3). وفي ذات السياق تصب ترتيبات صندوق النقد الدولي للقروض التحوطية. ولكن ستثار المشكلة الاستراتيجية طويلة المدى، المتمثلة بانخفاض الإيرادات النفطية، عند انخفاض عوائد تصدير النفط مستقبلاً، في ظل تواضع المنظور متوسط/طويل الأمد الذي نتج عنه تجنب تبني مسار للتنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

### خامساً: الفساد والقرار الاقتصادي

من المناسب تكرار الإشارة إلى إن تواجد ميزانيات وحسابات خارج الميزانية الاتحادية وبعيدة عن الرقابة في المجال العام، تكون أكثر عرضة لتمرير الفساد في المالية العامة. ويساهم ذلك، بالإضافة لحالة تضخيم الفساد لنفقات الميزانية الاتحادية نفسها، جدياً، في عرقلة الحساب والقرار الاقتصادي/التموي الرشيد. إذ أن انتشار الفساد يحفز التوجه نحو السلوك الريعي *rent-seeking* بعيداً عن الاستثمارات التنموية المستدامة وبحلقة مفرغة متفاعلة *vicious circle* بين القطاعين العام والعائلي/الخاص. فالقرارات والخطط التنموية المستدامة العامة تعتمد، من بين عوامل عديدة، على الشفافية، من ناحية، وغياب الفساد من ناحية أخرى. هذا إضافة لتوفر الدوافع التنموية الوطنية والحوكمة والمؤسسات الرشيدة، الخ. مرزا (2023). وتمثل حالة وجود نفقات خارج الميزانية الاتحادية وغير متاحة للرقابة في المجال العام (تواضع الشفافية)، لا سيما المتسمة بالفساد فيها، أحد المؤشرات المهمة على التوجه الريعي وتواضع التوجه التنموي. وقد تبين ذلك خلال العقدين الماضيين في غياب خطط جدية للاستثمار المنتج والتنمية المستدامة. لا بل أن تواضع

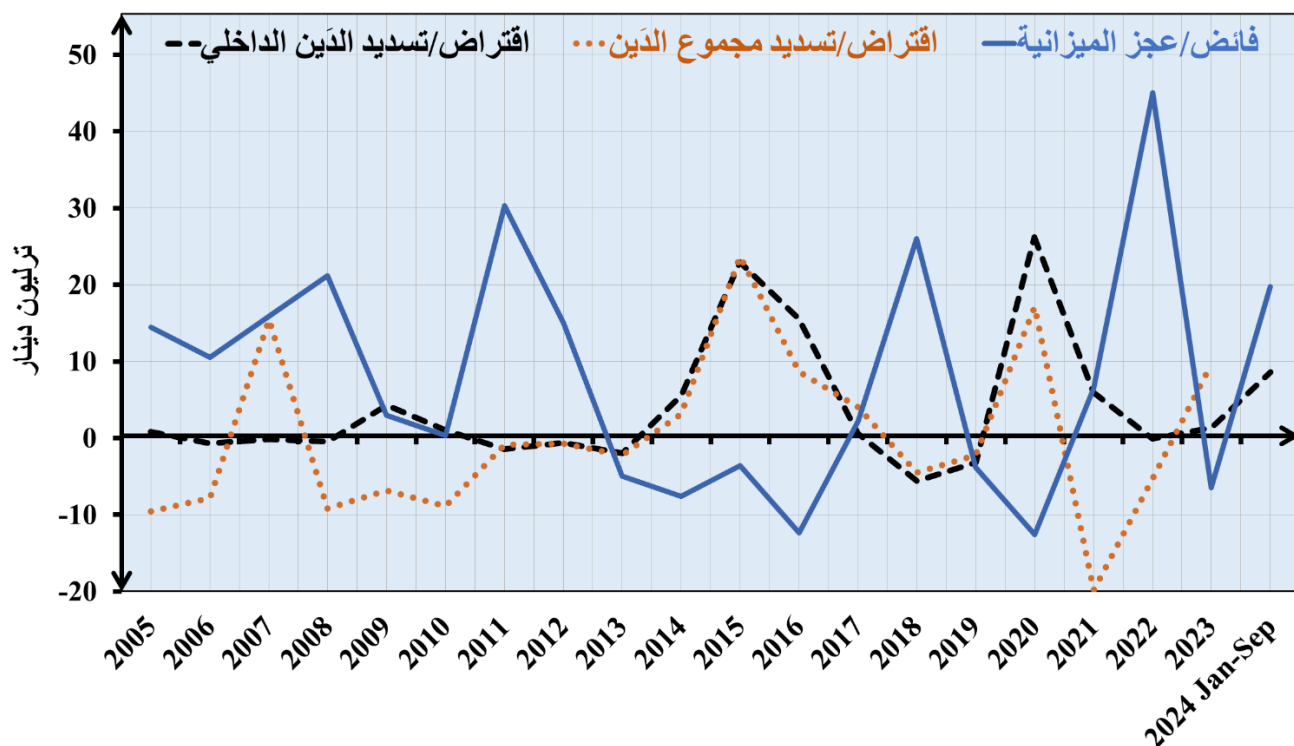
<sup>5</sup> حول "توقف" *suspension* الاتفاق أنظر المصدر التالي:

Al-Auqaili (2024) 'Why Did Iraq Suspend a \$10 Billion Deal with China?', *The Diplomat*, November 22.

<sup>6</sup> حول برنامج الصندوق مع العراق 2016-2019، أنظر: مرزا (2018) الفصل السادس عشر، و(2019، 2016) IMF.

القرار التنموي امتد إلى كيفية التصرف بفائض الميزانية الاتحادية المتجمع. على سبيل المثال، خلال العقدين المنصرمين، تجنبت الإدارة الاقتصادية في العراق الاستثمار في صندوق سيادي *sovereign fund* جدياً، والذي كان يمكن من خلاله تحقيق عوائد أعلى مما يمكن الحصول عليه من عوائد الزيادة، فوق حد ضروري، للاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي؛ (Merza (2011). وربما كان من دوافع هذا العزوف الاهتمام باستمرار "استدامة" النفقات الجارية، المتأتي من احتياطيات "جاهزة" لإسناد الإنفاق (بشكل غير مباشر عن طريق الاقتراض)، على حساب الاستثمارات التنموية المنتجة. من جانب آخر، فأن كون الفائض أو العجز في ميزانية القطاع العائلي/الخاص يعتمد على جهود هذا القطاع و/أو معتمداً على تحويلات من المال العام بما فيه الفساد، يقود إلى قرارات اقتصادية متباينة. ففي الحالة الأولى يكون توجه القطاع العائلي/الخاص، عموماً، نحو جهود تنموية مثمرة، في حين يميل التوجه نحو السلوك الربيعي غير المنتج، بالتوافق والتفاعل مع توجهات قد تكون متماثلة في القطاع العام، في الحالة الثانية. الخ.

#### الشكل (4) اقتراض/تسديد الدين العام وفائض/عجز الميزانية الاتحادية في العراق



المصدر: رُسم هذا الشكل على أساس بيانات الجدولين (2) و(3) بعد توحيد قياس مجموع الدين العام (الداخلي والخارجي) بالدينار.

ملاحظة: منحني الاقتراض/التسديد فوق المحور الأفقي يمثلان الاقتراض وتحت المحور يمثلان التسديد، خلال السنة/الفترة المبينة عليه. ومنحني الفائض/العجز يمثل الفائض فوق المحور الأفقي والعجز تحت المحور، خلال السنة/الفترة المبينة عليه.

## سادساً: استنتاجات

(1) بعد تغيير 2003 بدأ العراق بمستوى عالٍ لرصيد الدين العام (الحكومي) الخارجي والذي كان يُكوّن حوالي 97% من مجموع الدين العام في الوقت الذي كان الدين العام الداخلي يُكوّن 3% فقط. ولكن خلال هذين العَقدَين تناقص الدين العام الخارجي وتنامى الدين العام الداخلي بحيث أقترب مستواه في السنوات الأخيرة.

(2) وفي ذات السياق يتبين أن الدين العام في العراق أصبح، في سنة 2022، يُكوّن حوالي 42% من الناتج المحلي الإجمالي (الداخلي 18% والخارجي 24%). هذا مقارنة مع نسبة 346% في سنة 2004 (الداخلي 11% والخارجي 335%).

(3) خلال العَقدَين المنصرمين تنامي رصيد الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي ورصيد الفائض المتجمع للميزانية للاتحادية بشكل متوازٍ. وفي ضوء علاقة ميزانيتي القطاع العام والقطاع العائلي/الخاص، من ناحية، والتغير في الاحتياطيات الدولية، من ناحية أخرى، يتبين أن زيادة رصيد الفائض الميزانية الاتحادية كان من أهم روافد زيادة رصيد الاحتياطيات الدولية.

(4) يثير تزايداً لجوء وزارة المالية للاقتراض الداخلي، لا سيما بعد سنة 2014، في الوقت الذي تنامي فيه رصيد الفائض المتجمع للميزانية الاتحادية، تساؤلاً، فيما إذا كان بالإمكان، بدلاً من تزايد الاقتراض، تمويل الجزء الأكبر من العجز الذي حصل، خاصة في سنوات انخفاض العوائد النفطية، من خلال الفائض المتجمع.

(5) تقدم الورقة اسباباً محتملة أو ممكنة لتنامي الدين العام الداخلي، بالرغم من تزايد الفائض المتجمع، من ناحية، وتزايد عبء خدمة الدين، من ناحية أخرى، لا سيما في السنوات الأخيرة. وينصرف جانب أساس من هذه الاسباب إلى المبالغة في تقدير العجز في الموازنات الاتحادية "المخططة"، من ناحية، واحتمال عدم دقة احتساب فائض/عجز الميزانية الاتحادية نتيجة النقص في شمول كافة نفقات "الدولة" في "تقارير حساب الدولة" الشهرية الصادرة عن وزارة المالية، من ناحية ثانية، وإضافة جزء أساس من

فائض الميزانية الاتحادية إلى الاحتياطات الدولية تحت تصرف البنك المركزي مباشرة، من ناحية  
ثالثة، الخ.

(6) تشير الورقة إلى صعوبة توثيق جميع مجالات استخدام قيمة تصدير النفط للسنوات بعد سنة 2014  
(وقبل سنة 2008) بسبب أن الإيرادات النفطية للميزانية لا تساوي قيمة التصدير خلالها. من جانب  
آخر، فإن توقف نشر قيمة صادرات النفط، من قبل وزارة النفط وشركة تصدير النفط سومو، منذ  
شباط/فبراير 2024، يساهم في زيادة عدم اليقين في توثيق هذا الاستخدام.

(7) تشير الورقة إلى أن تواجد ميزانيات وحسابات خارج الميزانية الاتحادية والتي لا تظهر في "التقارير  
الشهرية لحساب الدولة" وتكون بعيدة عن الرقابة في المجال العام (تواضع الشفافية)، تكون أكثر عرضة  
لتمرير الفساد. ويساهم الفساد في هذه الميزانيات والحسابات، كما في الميزانية الاتحادية، في عرقلة  
الدوافع التنموية الوطنية وبناء المؤسسات المواتية للنمو المستدام والحوكمة الرشيدة، ومن ثم يساهم في  
عرقلة الحساب والقرار الاقتصادي الرشيد في القطاعين العام والعائلي/الخاص، وبالنتيجة زيادة  
احتمال حفز التوجه نحو السلوك الريعي *rent-seeking* على حساب الانفاق المنتج/التنموي.

(8) إن الاقتراض العام في العراق، بالرغم من تنامي رصيده، لاسيما الداخلي منه بشكل ملموس، يتقرر  
بمنظور قصير الأمد؛ وهو يتعلق بتوفير السيولة لوزارة المالية في الوقت اللازم لسد عجز الميزانية.  
بعبارة أخرى، فإن الوزارة (بالإضافة لودائعها في الجهاز المصرفي) لديها ممول أساس مهيمن يتمثل  
بعوائد تصدير النفط وبالفائض المتجمع حتى ولو تحول هذا الفائض إلى احتياطات دولية. إذ في هذه  
الحالة يكون التمويل من خلال قروض من البنك المركزي والجهاز المصرفي، وقروض داخلية أخرى.  
وفي ذات السياق تصب ترتيبات صندوق النقد الدولي للقروض التحوطية. ولكن ستثار المشكلة  
الاستراتيجية طويلة المدى، المتمثلة بانخفاض الإيرادات النفطية، عند انخفاض عوائد تصدير النفط  
مستقبلاً، في ظل تواضع المنظور متوسط/طويل الأمد الذي نتج عنه تجنب تبني مسار للتنوع  
الاقتصادي والتنمية المستدامة.

الجدول (1) الإيرادات النفطية في الميزانية الاتحادية وقيمة الصادرات النفطية في العراق

سعر الصرف الرسمي (متوسط الفترة) دنانير للدولار	الفرق بين قيمة الصادرات النفطية الخام والإيرادات النفطية في الميزانية مليون دولار	"الإيرادات النفطية والثروات المعدنية" في الميزانية الاتحادية		قيمة الصادرات النفطية الخام مليون دولار	
		مليار دينار	مليون دولار		
1,896				5,080	2003 حزيران- كا 1
1,453	-4,899	32,593	22,429	17,530	2004
1,469	-3,588	39,449	26,858	23,270	2005
1,467	-1,546	46,873	31,946	30,400	2006
1,255	334	49,557	39,500	39,834	2007
1,193	4	71,031	59,536	59,540	2008
1,170	0	48,356	41,329	41,329	2009
1,170	0	61,076	52,202	52,202	2010
1,170	0	97,096	82,988	82,988	2011
1,166	-1	109,649	94,026	94,025	2012
1,166	0	104,032	89,221	89,221	2013
1,166	878	97,072	83,252	84,130	2014
1,167	5,067	51,313	43,957	49,024	2015
1,182	6,146	44,267	37,451	43,597	2016
1,184	4,530	65,156	55,030	59,560	2017
1,183	2,966	95,620	80,845	83,811	2018
1,182	-5,344	99,216	83,939	78,596	2019
1,192	-3,790	54,449	45,672	41,882	2020
1,450	9,905	95,270	65,704	75,609	2021
1,450	17,615	142,032	97,953	115,569	2022
1,316	3,005	124,429	94,569	97,574	2023
1,300	-3,013	100,312	77,163	74,150	2024 كا2- أيلول
	<b>28,268</b>				مجموع الفرق
	<b>13,988-</b>				- تصحيح
	<b>14,280</b>				مجموع الفرق بعد التصحيح

المصادر:

(1) قيمة الصادرات النفطية الخام:

2003 - كانون الثاني/يناير 2024: المواقع الإلكترونية لوزارة النفط وشركة تصدير النفط *SOMO*،

و مرزا (2018).

شباط//فبراير-أيلول/سبتمبر 2024: تقدير قمت به وسأوثق نتائجه ومنهجية التقدير، بعد اكتمال بيانات

أشهر 2024، في ورقة أقوم بأعدادها.

(2) "الإيرادات النفطية والثروات المعدنية" في الميزانية الاتحادية:

2004-2015، 2018: النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، <https://www.cbi.iq/>



2016، 2017، 2019 - أيلول 2024: "تقارير حساب الدولة الشهرية"، الموقع الإلكتروني لوزارة المالية

العراقية، <https://mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx>

(3) سعر الصرف الرسمي (السعر الأساس): الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي،

<https://cbi.iq/news/view/1270>

#### ملاحظات:

(أ) في "تقارير حساب الدولة" (المتاحة من 2016 فما بعد) لأشهر السنوات 2016 - أيلول/سبتمبر 2024: هناك فترتين. الفقرة الأولى، "الإيرادات النفطية والثروات المعدنية"، والثانية، "إجمالي الإيرادات النفطية". والفقرة الثانية أعلى من الأولى بهامش صغير ولكن ليس هناك تفسير في التقارير لهذا الاختلاف. أما في النشرات السنوية للبنك المركزي تظهر في جدول إيرادات الميزانية فقط فقرة "الإيرادات النفطية والثروات المعدنية". لذلك لغرض التوحيد استخدمت في هذا الجدول الفقرة الأولى.

(ب) فقرة التصحيح: بالإشارة للنقطة السابقة، تُبيّن "تقارير حساب الدولة"، للسنوات 2016 - أيلول/سبتمبر 2024، أن "إيرادات الميزانية النفطية الإجمالية" هي أكبر بحوالي متوسط قدره 1.6% من "إيرادات الموازنة النفطية والثروات المعدنية". ويتجمع الفرق بين "إيرادات الميزانية الإجمالية" و"الإيرادات النفطية والثروات المعدنية"، للسنوات 2016-أيلول 2024، مع إضافة حاصل ضرب 1.6% بمجموع "إيرادات الموازنة النفطية والثروات المعدنية" للسنوات 2003-2007 و2008 و2014 (والتي لا تنطبق خلالها قيمة تصدير النفط مع إيرادات الموازنة النفطية)، ينتج حوالي 14 مليار دولار والذي يمثل "التصحيح" المبين في هذا الجدول (السطر قبل الأخير). وبطرح التصحيح من 28.3 الوارد في هذا الجدول، والذي يمثل الفرق بين "مجموع قيمة تصدير النفط" و"مجموع الإيرادات النفطية والثروات المعدنية" للموازنة، ينتج 14.2 مليار دولار، والذي يمثل الآن الفرق بين قيمة تصدير النفط و"إجمالي الإيرادات النفطية" في الميزانية الاتحادية وهو الرقم الذي ينبغي أن يضاف للفائض المتجمع 2003-أيلول/سبتمبر 2024 في المعادلة (4) في المتن.

(ج) ورد في "تقرير حساب الدولة لشهر آب 2024" في الموقع الإلكتروني لوزارة المالية أن "الإيرادات النفطية والثروات المعدنية" للميزانية تساوي 78.3 ترليون دينار لمجموع الأشهر كانون الثاني/يناير-آب/أغسطس 2024. وفي "تقرير حساب الدولة لشهر أيلول 2024"، في نفس الموقع، وردت قيمة "الإيرادات النفطية والثروات المعدنية" بمقدار 100.3 ترليون دينار لمجموع الأشهر كانون الثاني/يناير-أيلول/سبتمبر 2024 وهي الظاهرة في هذا الجدول. ومن غير المعقول أن تكون "إيرادات الميزانية النفطية والثروات المعدنية" لشهر أيلول/سبتمبر هي حاصل طرح الرقمين أي حوالي 22 ترليون دينار. وأغلب الظن فإن 22 ترليون دينار، بالإضافة للإيرادات النفطية لشهر أيلول/سبتمبر، تشمل تسويات، أي إضافات، للإيرادات النفطية للأشهر السابقة من سنة 2024: كانون الثاني/يناير-آب/أغسطس.

الجدول (2) فائض/عجز الميزانية الاتحادية والاحتياطيات الدولية في العراق

الاحتياطيات الدولية وفائض/عجز الميزانية المتجمع، نهاية السنة		الميزانية الاتحادية (فعلية)						
الاحتياطيات الدولية		المتجمع من فائض/عجز الميزانية مليار دولار	الفائض أو العجز (الإيرادات - النفقات)		الاقتراض الداخلي السنوي ترليون دينار	النفقات ترليون دينار	الإيرادات ترليون دينار	
مليار دولار	ترليون دينار		مليار دولار	ترليون دينار				
1.1	2.2	0.2	0.2	0.4		2.0	2.3	2003 حزيران- كا1
7.0	10.1	0.8	0.6	0.9		32.1	33.0	2004
12.2	17.8	10.4	9.6	14.1	0.5	26.4	40.5	2005
17.8	26.2	17.4	7.0	10.2	-0.9	38.8	49.1	2006
30.6	38.4	29.8	12.4	15.6	-0.5	39.0	54.6	2007
49.4	59.0	47.3	17.5	20.8	-0.7	59.4	80.3	2008
44.6	52.2	49.5	2.3	2.6	4.0	52.6	55.2	2009
50.7	59.3	49.6	0.0	0.0	0.7	70.1	70.2	2010
60.8	71.1	75.3	25.7	30.0	-1.7	78.8	108.8	2011
69.7	81.3	87.8	12.6	14.7	-0.9	105.1	119.8	2012
77.3	90.1	83.3	-4.5	-5.3	-2.3	119.1	113.8	2013
66.0	77.0	76.6	-6.7	-7.9	5.3	113.5	105.6	2014
54.3	63.4	73.2	-3.4	-3.9	22.6	70.4	66.5	2015
44.9	53.1	62.5	-10.7	-12.7	15.2	67.1	54.4	2016
48.9	57.9	64.1	1.6	1.9	0.3	75.5	77.4	2017
64.3	76.0	85.8	21.7	25.7	-5.9	80.9	106.6	2018
67.6	79.9	82.3	-3.5	-4.2	-3.5	111.7	107.6	2019
65.7	78.3	71.5	-10.8	-12.9	25.9	76.1	63.2	2020
63.8	92.5	75.8	4.3	6.2	5.7	102.8	109.1	2021
96.6	140.1	106.7	30.9	44.7	-0.4	117.0	161.7	2022
110.4	145.3	101.5	-5.1	-6.8	1.1	142.4	135.7	2023
110.0	143.0	116.5	15.0	19.5	8.3	94.9	114.3	2024 كا2-أيلول

المصادر:

- (1) الإيرادات والنفقات في الميزانية الاتحادية: أنظر المصادر المبينة في الجدول (1) أعلاه.
- (2) الاقتراض الداخلي السنوي: يساوي رصيد الدين العام الداخلي في السنة المعنية ناقصاً الرصيد في السنة السابقة في الجدول (3) أدناه.
- (3) الاحتياطيات الدولية:

2003: IMF (2005, *Statistical Appendix*, p. 10)، مقاسة بالدولار.

2004-2024: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، مقاسة بالدينار،

<https://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=392>

**ملاحظة:** يشمل هذا الجدول متغيرات رصيدية *stock* (الاحتياطيات الدولية والفائض المتجمع) والمتغيرات الأخرى تدفقية *flow*. وعادة يستخدم سعر الصرف في نهاية الفترة لتحويل القياس من الدينار للدولار بالنسبة للمتغير الرصيدي في حين يُستخدم سعر الصرف في متوسط الفترة لتحويل من الدينار للدولار للمتغير التدفقي. ولكن لتجنب التشويش استخدمت سعر الصرف في متوسط الفترة، الوارد في الجدول (1) أعلاه، لكلا النوعين من المتغيرات.

الجدول (3) رصيد الدين العام في العراق

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي %		الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية		الدين العام (الداخلي والخارجي)، نهاية السنة مليار دولار			الدين العام الداخلي، نهاية السنة ترليون دينار										
							المجموع	السندات Bonds	حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية	الحوالات المخصصة من قبل البنك المركزي	قروض المصارف الحكومية	ديون وزارة المالية	حوالات الخزينة الإلكترونية	قروض المؤسسات المالية			
															الداخلي	الخارجي	المجموع
متوسط الفترات	السنوات	الخارجي	الداخلي	مليار دولار	ترليون دينار	المجموع	الخارجي	الداخلي	المجموع	السندات Bonds	حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية	الحوالات المخصصة من قبل البنك المركزي	قروض المصارف الحكومية	ديون وزارة المالية	حوالات الخزينة الإلكترونية	قروض المؤسسات المالية	
							142.4										2003
186	346	335	11	36.6	53.2	126.9	122.7	4.2	6.1		0.9			5.1			2004
	227	218	9	50.1	73.5	113.8	109.3	4.5	6.6		1.2			5.4			2005
	156	150	6	65.1	95.6	101.7	97.9	3.8	5.6		0.3			5.4			2006
	119	115	5	88.8	111.5	106.0	101.9	4.1	5.2		0.5			4.7			2007
40	68	65	3	131.6	157.0	89.6	85.8	3.7	4.5		0.5			4.0			2008
	71	65	6	111.7	130.6	79.5	72.3	7.2	8.4		4.5			4.0			2009
	50	44	6	138.5	162.1	68.7	60.9	7.8	9.2		5.2			4.0			2010
	36	33	3	185.7	217.3	67.4	61.0	6.4	7.4		3.9			3.6			2011
	30	28	3	218.0	254.2	65.9	60.3	5.6	6.5		3.4			3.2			2012
	27	25	2	234.6	273.6	62.9	59.3	3.6	4.3		1.5			2.8			2013
	29	25	4	228.5	266.4	66.3	58.1	8.2	9.5		7.1			2.5			2014
53	56	40	17	166.8	194.7	93.6	66.1	27.5	32.1	0.0	13.1	6.2		2.4		10.5	2015
	63	39	24	166.6	196.9	104.7	64.6	40.1	47.4	1.7	16.5	16.2		2.4		10.5	2016
	58	37	22	187.2	221.7	109.3	69.0	40.3	47.7	2.7	16.1	16.2		2.2		10.5	2017
	46	30	16	227.4	268.9	103.5	68.1	35.4	41.8	2.0	13.5	14.9		2.0		9.5	2018
	43	29	14	233.6	276.2	100.4	68.0	32.4	38.3	1.9	11.9	14.1		1.8		8.7	2019
	67	37	30	180.9	215.7	121.3	67.4	53.9	64.2	1.9	5.7	40.5		1.6		14.7	2020
	57	34	23	207.7	301.2	118.3	70.1	48.2	69.9	2.1	5.8	44.5		1.6		16.0	2021
42	24	18	264.2	383.1	110.2	62.3	47.9	69.5	2.0	5.7	44.5		1.6		15.8	2022	
						112.3	58.7	53.6	70.6	3.3	5.1	42.6	3.0	1.3		15.3	2023
								60.7	78.9	8.5	9.0	39.1	6.0	0.8	2.0	13.4	أيلول 2024

المصادر:

(1) الدين العام الداخلي مقاس بالدينار: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، [Central Bank Of Iraq](http://Central Bank Of Iraq).

(2) الدين العام الخارجي مقاس بالدولار: الأرقام مجمعة من تقارير صندوق النقد الدولي السنوية مع العراق للسنوات 2005-2024، <https://www.imf.org/en/Countries/IRQ>. أنظر، على سبيل المثال، (2005, 2008, 2016, 2019, 2024) IMF.

(3) الناتج المحلي الإجمالي مقاس بالدينار: مرزا (2023).

ملاحظة: استُخدم متوسط سعر الصرف السنوي، الوارد في الجدول (1) أعلاه لتحويل القياس من الدينار إلى الدولار في هذا الجدول.

## المصادر

مرزا، علي خضير (2018) *الاقتصاد العراقي - الأزمات والتنمية*، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، آب/أغسطس.

مرزا، علي (2023) "الدوافع والتوجهات التنموية في العراق: 1951-1980، 2003-2022"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 22 تشرين الأول/أكتوبر.

IMF (2005) *Iraq - 2005 Article IV Consultation—Staff Report; Staff Supplement; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Iraq, and Statistical Appendix*, IMF Country Report No. 05/294, August.

\_\_\_\_\_ (2008) *Iraq - Second Review Under the Stand-By Arrangement and Financing Assurances Review—Staff Report; Staff Supplement; Press Release on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Iraq*, IMF Country Report No. 08/383, December.

\_\_\_\_\_ (2016) *Iraq - First Review of the Three-Year Stand-By Arrangement and Financing Assurances Review, Requests for Waivers of Non-observance and Applicability of Performance Criteria, Modification of Performance Criteria, and Rephrasing of the Arrangement—Press Release; Staff Report; and Statement by The Executive Director for Iraq*, IMF Country Report No. 16/379, December.

\_\_\_\_\_ (2019) *Iraq - 2019 Article IV Consultation and Proposal for Post-Program Monitoring—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Iraq*, IMF Country Report No. 19/248, July.

\_\_\_\_\_ (2024) *Iraq - 2024 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Iraq*, IMF Country Report No. 24/128, May.

Merza (2011) 'Oil revenues, public expenditures and saving/stabilization fund in Iraq,' *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*, Volume 5 Number 1.